

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٠
المعقدة يوم الثلاثاء
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٥:٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة العاشرة

(المكسيك)

السيدة إسبينوزا

الرئيس:

المحتويات

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (تابع)*

* بنود قررت اللجنة النظر فيها سوية.

.../..

Distr.GENERAL
A/C.3/51/SR.10
4 Febraury 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات
في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794,
.2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥:٠٠

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) A/51/3 الجزءان الأول والثاني
و A/C.3/51/L.2 و A/51/450 و A/51/357 و A/51/327 و A/51/208-S/1996/543 و L.3

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) A/51/3 الجزءان الأول والثاني
و A/51/68 و A/51/129-E/1996/543 و A/51/295 و A/51/375 و A/51/375 و 436 و 437 و 469 و 87 و 93 و 469

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (تابع)
(A/C.3/51/7)

١ - السيدة توموفا (سلوفاكيا): أعلنت عن مشاركة وفدها في تأييد البيان الذي أدلّى به ممثل ايرلندا في الجلسة ٨ نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة به.

٢ - وقالت إنه يتبيّن من الإحصاءات الأخيرة أن سلوفاكيا قد أصبحت بلداً مستهلكاً للمخدرات بدلًا من بلد للمرور العابر للمخدرات. كما أن عدد مدمني الهيرويين المسجلين قد زاد زيادة مثيرة بعد ١٩٩٢. والحكومة قائمة باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والمؤسسية الملائمة كجزء من عملية محاربة المخدرات. وفي عام ١٩٩٥، اعتمد برنامج وطني وستقوم لجنة مشتركة بين الإدارات لتنسيق تنفيذه. وتم التركيز في البرنامج على منع إدمان المخدرات، وتوفير الرعاية الشاملة لمدمني المخدرات، ومنع صنع المخدرات والاتجار بها. وقد أنشئت أيضاً لجنة لكي تشارك في إعداد التشريعات عن إدمان المخدرات، كما سن قانون لإدارة صندوق لمكافحة المخدرات. وستوجه موارد الصندوق نحو منع الإدمان والعلاج منه وتأهيل المدمنين.

٣ - وأعربت عن تأييد بلدها الكامل لبرنامج العمل العالمي لمكافحة المخدرات غير المشروعة، وهو يشارك في برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وفي البرنامج دون الإقليمي المعهود لبلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقد استضافت سلوفاكيا في عاصمتها برatislava المؤتمر الوزاري لدول مبادرة أوروبا الوسطى وذلك بغية تقاسم المعلومات ومناقشة سبل تعزيز محاربة الجريمة المنظمة دولياً. واعتمد المؤتمر إعلان برatislava، الذي أقر الشروع في عملية التنسيق بين التدابير التشريعية والمؤسسية لمكافحة المخدرات.

٤ - ومضت تقول إن سلوفاكيا تؤيد كل قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالمخدرات وأنها تسعى إلى تنفيذها على المستوى الوطني. وأشارت إلى أن ظاهرة المخدرات قد أثبتت أن لها قدرة غير عادية على التكيف مع الظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة. ولهذا السبب فإن سلوفاكيا تؤيد عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٨ تكرس للمراقبة الدولية للمخدرات.

٥ - السيدة ساندرو (رومانيا): قالت إن وفدها يود أن يعلن مشاركته في تأييد البيان الذي أدى به ممثل ايرلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة به.

٦ - ومضت تقول إن عولمة وتنويع الجريمة المنظمة على نحو لم يسبق له مثيل يشكلان تهديدا رئيسيا لأمن الدول، واستقرارها الاجتماعي والاقتصادي، ولتطورها الديمقراطي. ومن ثم، ينبغي دعم ما تبذل الحكومات من جهود ترمي إلى تعزيز تشعّعاتها الوطنية لمكافحة الجريمة وإلى إنشاء آليات وقائية وإلى إقامة نظام إنساني للعدالة الجنائية وذلك من خلال زيادة التعاون الدولي. وينبغي تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، كما ينبغي أن يكون هناك تنسيق أفضل بين ما في منظومة الأمم المتحدة من تشكيّلات هيكلية مختلفة معنية بمنع الجريمة وحقوق الإنسان والمراقبة الداخلية للمخدرات.

٧ - وأردفت قائلة إنه لما كان بلدها يعلق أعظم الأهمية على توصيات مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٥، فإنه أنشأ روابط تعاونية ثنائية وإقليمية متعددة الأطراف بهدف العمل على وضع سياسات وبرامج وآليات مشتركة لمنع الجريمة وإنفاذ القانون. وقد عقد عدة اتفاقيات مع بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ومع دولأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتم التركيز في هذه الاتفاقيات على محاربة الإرهاب الدولي وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالمواد المشعة وبالأسلحة والعتاد وبالنساء والأطفال وما أشبه ذلك من الأنشطة الجنائية. وأنشئ في عام ١٩٩٥ مجلس تولى إعداد برنامج حكومي متكامل لمحاربة الجريمة من جوانبه الهامة استخدام تدابير غير احتجازية، واستكمال التشريعات وتحسين المهارات المتصلة بإنفاذ القانون، وإقامة شراكة بين الشرطة والمجتمعات المحلية، وتثقيف الجمهور. وقد استهدفت عدة برامج تثقيفية يحظى بعضها برعاية مجلس أوروبا، فئات مختلفة من السكان معرضة للخطر مثل الأطفال والشباب والنساء والغجر. وقالت إن وفدها يرى أن ثمة ضرورة عاجلة لتنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اللذين اعتمدَا في مؤتمر نابولي المعقود في عام ١٩٩٤، وهو يعرب عن تقديره لمشروع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة الجريمة المنظمة الذي تقدمت به بولندا (A/C.3/51/7).

٨ - وتطرقت إلى المراقبة الدولية للمخدرات، وهو أمر له علاقة وثيقة بقضايا الجريمة المنظمة، فقالت إن رومانيا قد أصبحت مؤخراً أحد بلدان المروّر العابر للمخدرات. وأضافت أن رومانيا، شأنها في ذلك شأن الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا تزال تسعى إلى إنشاء الهيكل المؤسسي اللازم لمحاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وهناك تدابير قانونية يجري إعدادها فيها. وقد صدقت رومانيا على كل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كما أنها تضطلع بدور نشط في البرامج الدولية لمكافحة المخدرات غير المشروعة. وقد استفاد بلدها من الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لأغراض استكمال تشريعاته وإنشاء مختبر حديث لتحليل المخدرات. كما أنه تعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) وقوات الشرطة الأخرى. وأوضحت أن وفدها ملتزم بالمشاركة في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقترن عقدها في عام ١٩٩٨، ويعتبر تلك الدورة فرصة تاريخية لتشكيل الاستراتيجية الجماعية لمكافحة المخدرات في القرن القادم.

٩ - السيدة لي سان غو (الصين): شددت على الضرورة الملحّة لاتخاذ تدابير فعالة لمحاربة الأنشطة الجنائية من خلال زيادة التعاون الدولي، بما فيه التعاون القضائي والتقني والمبادلات فيما بين الدول. وقالت إن تعزيز قدرات منع الجريمة في البلدان النامية إنما هو أمر أساسى لتعزيز استقرارها وتنميتها وتوسيع نطاق التعاون في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وأضافت أنه ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يوفر، على سبيل الأولوية، الموارد المالية والمساعدة التقنية لهذه البلدان فيما تبذل من جهود لمحاربة الأنشطة الجنائية وإيجاد بيئة مؤاتية للتنمية. وفي هذا الصدد، شددت على أن التعاون الدولي في مجال منع الجريمة ينبغي أن يجري مع إيلاء الاحترام لسيادة الدول وعلى أساس المساواة، كما ينبغي أن يكون موجها نحو تلبية الاحتياجات الفعلية للبلدان النامية.

١٠ - وأردفت قائلة إنه ينبغي العمل على متابعة تعزيز الدور الذي تضطلع به لجنة منع الجريمة والعالة الجنائية مع تزويدها بأموال كافية لتنفيذ برامج منع الجريمة ولمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. ويجب أن تركز تلك اللجنة مواردها المحدودة على أعظم القضايا أهمية بالنسبة إلى الدول الأعضاء وذلك مثل الجريمة المنظمة، والجريمة المرتبطة بالمخدرات، وإجرام الأحداث، والجرائم الاقتصادية. وينبغي تطبيق سياسة عملية المنحى والحرص على تحنب الازدواجية.

١١ - ذكرت أن الحكومة الصينية أدخلت في العام الماضي تحسينات على تشريعاتها في مجال العدالة الجنائية، وعززت تعاونها مع بلدان مختلفة، واضطلعت بدور نشط في برامج الأمم المتحدة. وبينت أن الصين على استعداد لزيادة تعاونها مع البلدان الأخرى لکبح جماح الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كما أنها ستنتظر في أمر إعداد اتفاقية عن هذه المسألة، وهي تعرب عنأملها في أن توفر لها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المساعدة التقنية لكي تعزز قدرتها على محاربة الأنشطة الجنائية.

١٢ - السيدة زماشينكو (أوكرانيا): تكلمت أيضا نيابة عن جمهورية مولدوفا، فقالت إن وفدي البلدين يعلنان اشتراكهما في تأييد عامة الآراء التي عبر عنها ممثل ايرلندا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، في الجلسة ٨. وأعربت عن تأييدها لاعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الجريمة والأمن العام (A/C.3/51/L.3)، الذي قالت إنه خليق بأن يسهل التعاون بغية إيجاد بيئة آمنة للنمو المستدام، كما أعربت عن تأييدها لاعتماد المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العامين (A/C.3/51/L.2). وأضافت أن جمهورية مولدوفا وأوكرانيا يساورهما قلق عميق إزاء نمو الروابط بين الجريمة وإساءة استعمال المخدرات، وهم يؤيدان تعزيز الروابط التنفيذية بين برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

١٣ - ومضت تقول إن مشروع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة الجريمة المنظمة الذي تقدمت به بولندا (A/C.3/51/7) يستحق أن يدرس دراسة متأنية وأنه يتسم مع النهج العام الذي تأخذ به الأمم المتحدة. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، أن تنظر على سبيل الأولوية في إمكانية إعداد صكوك قانونية دولية في هذا المجال.

١٤ - وأردفت قائلة إنه نظراً إلى الزيادة التي طرأت على الجرائم ذات الصلة بالمخدرات في البلدين، فإن جمهورية مولدوفا وأوكرانيا تتعاونان على الصعيدين الثنائي والمتحدد الأطراف في محاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وهما بوصفهما طرفين في الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بمراقبة المخدرات، ما زالتا تؤيدان على الدوام التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي كما أنهما قد بذلتا جهداً كبيراً للنهوض بقدراتهما الوطنية على محاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عن طريق اعتماد التشريعات الداخلية. وأعربت عن تقدير البلدين الكبير لعمل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وعن تأييد هما للنهج المتكامل الذي يطبقه ذلك البرنامج فيما يتعلق بالحد من الطلب والعرض ومحاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وقد أقيمت علاقات بناءً بين البرنامج وبين الإدارات الوطنية المعنية بمراقبة إدمان المخدرات. وأعربت عن تأييد جمهورية مولدوفا وأوكرانيا لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس للمراقبة الدولية للمخدرات.

١٥ - وبينت أن منع الجريمة يشكل جزءاً لا يتجزأ من سياسة أوكرانيا الوطنية. وقد أعد بلدها مؤخراً برنامج عمل شامل لمحاربة الجريمة، وهو يعتمد على المساعدة التي يوفرها المجتمع الدولي، ولا سيما منها مساعدة برامج الأمم المتحدة ذات الصلة. وأوكرانيا تسعى إلى تركيز الاهتمام على معاقبة المجرمين وعلى تأهيلهم خلال مدة سجنهم على حد سواء، وهي ترى أن معايير الأمم المتحدة المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية ذات أهمية كبيرة في هذا الشأن. وقد اعتمدت حكومتها، خلال السنوات الأخيرة، عدداً من القوانين لكي تكفل تنفيذ القواعد النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بيجين).

١٦ - السيدة ليمجووكو (الفلبين): قالت إن اقتراح بولندا بشأن مشروع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة الجريمة المنظمة (A/C.3/51/7) جدير بأن يحصل على تأييد الجميع.

١٧ - ومضت تقول إن الاتجار بالنساء وبالأطفال أمر يدعو إلى الاشمئizar بشكل خاص. وأشارت إلى اجتماعيات دولية عقدت مؤخراً أبرزت الاهتمام العالمي بمسألة الاتجار بالإنسان وبالاستغلال الجنسي للأطفال. وأضافت أن الفلبين تتصدى لمشكلة استخدام العنف ضد المرأة من خلال مؤسسات مختلفة، من بينها لجنة وطنية معنية بدور المرأة الفلبينية تتولى تنسيق الأنشطة مع المركز المعنى بالأزمات التي تواجهها المرأة وتحظى بمساعدة شبكة من المنظمات غير الحكومية. وتسعى الشرطة، بالتعاون مع تلك اللجنة الوطنية وبعض المنظمات الحكومية، إلى ضمان رفاه النساء من خلال "مشروع المكتب المعنى بالمرأة" الذي أقامته الشرطة والذي يعد أول مكتب من نوعه في العالم. وقد أنشئت عدة مئات من هذه المكاتب المعنية بالمرأة؛ وفي عام ١٩٩٥ بلغ عدد الحالات التي عنيت بها هذه المكاتب قرابة ٢٠٠٠ حالة تتراوح ما بين القذف والضرب المبرح والاغتصاب والقتل.

١٨ - وأردفت قائلة إن الشرطة تتولى حماية جميع الأطفال في البلد بالاشتراك مع إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، وللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالأمر. ويوفر مشروع العلاقات مع الأطفال والشباب المهارات الأساسية الازمة لأفراد الشرطة لتمكينهم من التعامل مع

الأطفال العائشين في ظروف بالغة الصعوبة وكفالة التزامهم بالاستجابة إلى احتياجات أولئك الأطفال. وقد أنشئ، حتى هذا التاريخ، أكثر من ٠٠٠ قسم لمشروع العلاقات مع الأطفال والشباب في مراكز الشرطة في جميع أرجاء البلاد، وبغية منع تهريب الأطفال، تم وزع الأخصائيين الاجتماعيين في مطار مانيلا الدولي لتمحیص حالات الأطفال التصرّف غير المصحوبين الذين يغادرون البلاد. وفضلاً عن ذلك، يتعين على أولئك الأطفال أن يحصلوا على شهادات إذن بالسفر قبل أن يتتسنى تزويدهم بجوازات سفر.

١٩ - وبيّنت أن بلدها عمد، وفقاً للقرارات التي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة، إلى اتخاذ تدابير تتعلق بالروابط التي تربط بين الجرائم الإرهابية وبين الجريمة المنظمة، وأنظممة بشأن الأسلحة النارية، وتنفيذ القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. وأضافت أن من الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام لمساعدة ضحايا الجريمة، ولا سيما منهم النساء والأطفال. وينبغي أن يتلقى أفراد الشرطة وموظفو الهجرة وغيرهم من الموظفين تدريباً يمكنهم من التعامل مع الضحايا المصابين بصدمات. وقد أجريت داخل منظومة الأمم المتحدة بحوث عن سبل معالجة ضحايا أنواع مختلفة من حالات الصدمات، كما تم النظر في إعداد أدلة لمساعدة ضحايا الجرائم. وينبغي استخدام هذه البحوث لأغراض إعداد دليل تدريبي يمكن تطبيقه في حالات مختلفة بغية مساعدة الضحايا الذين يعانون الضغوط الناجمة عن الصدمات. وفي ختام كلمتها، أعربت عن تأييد وفدها للأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٢٠ - السيد رايد (استراليا): قال إن استراليا تدعو منذ زمن طويل إلى الأخذ بمنهج متوازن في علاج مشكلة إساءة استعمال المخدرات، ولهذا فإن الاستراتيجية الوطنية لبلده في مجال المخدرات تهدف إلى خفض الطلب والحد من العرض على حد سواء، ورغم أن الهدف النهائي هو القضاء على إساءة استعمال المخدرات، فإن الاستراتيجية تعبر عن الحاجة إلى اتخاذ تدابير تكميل بعضها بعضاً للإقلال إلى الحد الأدنى من الضرر الذي يلحقه مستعملو المخدرات بأنفسهم وبغيرهم. ومن بين أكثر المبادرات فعالية مبادرة تطبيق خطة لاستبدال الحقن لأغراض مستعملي المخدرات، مما يشكل تدبيراً بسيطاً قليلاً التكلفة نسبياً كفل استمرار الانخفاض النسبي في مستويات العدوى بين مستعملي المخدرات بالحقن الوريدي في استراليا. وثمة عنصر آخر من عناصر الاستراتيجية هو التثقيف في المدارس والمجتمعات المحلية على السواء بهدف منع الشباب من اكتساب عادة الاستعمال غير المشروع للمخدرات. ويجري الآن إعداد برنامج رئيسي لمنع الإدمان تستخدمن فيه الأموال التي يتم الاستيلاء عليها من المتجرين بالمخدرات. أما مشكلة الحد من عرض المخدرات فيتم التصدي لها عن طريق التأكيد القوي على إنفاذ القانون.

٢١ - وأردف قائلاً إن وفده يعتقد أن لجنة المخدرات توفر للدول الأعضاء منتدى مفيداً لتبادل المعلومات وللاستفادة من تجارب البلدان الأخرى. وستواصل استراليا الإسهام على نحو فعال في أعمالها. وأعرب عن ترحيب وفده بقيام لجنة المخدرات ولجنة الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بإعداد استراتيجية لخفض الطلب على المخدرات. ورأى أن اعتماد إعلان بشأن خفض الطلب في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستكرس للمراقبة الدولية للمخدرات في عام ١٩٩٨ سيشكل تكتيلاً لائتاً لأعمال عقد الأمم

المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات. وينبغي ألا تعتبر الدورة الاستثنائية مجرد بداية جديدة أخرى في محاربة المخدرات بل يجب أن تعتبر فرصة سانحة للنظر في كيفية التمكّن من تنفيذ الصكوك الدوليّة القائمة على نحو أكثر فعالية وذلك بالنظر إلى أنه لا يمكن لأي حكم أن يأتي بنتائج إلا بعد تطبيقه. ويجب وضع الانقسامات القديمة جانبًا كما يجب أن يشكل المجتمع الدولي جبهة موحدة ضد خطر المخدرات. وقد آن الأوان لأن تعرف البلدان المستهلكة علينا بأن ما تولده من الطلب على المخدرات يشكل جزءاً من المشكلة يضاهي ما يشكله العرض الوارد من البلدان المنتجة للمخدرات.

٢٢ - وتتابع كلامه قائلاً إن استراليا تأمل في أن تقوم مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة التي يرتبط عملها بمراقبة المخدرات، مع المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، بدور بارز في الدورة الاستثنائية.

٢٣ - ومضى قائلاً إن وفده يساوره القلق إزاء تزايد استعمال المخدرات المحورة، مثل "مخدر النشوء" (ecstasy)، وقال إن الشباب في استراليا يجري تشييفهم في مجال أخطار استعمال المخدرات المحورة، كما يجري تقييد توفر هذه المخدرات عن طريق التشريعات، وإذا ما أريد احتواء انتاج المخدرات المحورة، فإنه ينبغي الحد من حركة السوالف والمواد الكيماوية الأساسية.

٢٤ - وتتابع كلامه قائلاً إن التجربة التي مر بها بلده تدل على أنه يجب اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة غسل الأموال في عالم سائر نحو التقلص أخذت الاقتصادات تصبح فيه أكثر تحررا وأخذ التبادل التجاري المشروع يتسع فيه على الدوام. ووفقاً للتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، بدأت استراليا في تطبيق تشريعات وأنظمة مالية وآليات شاملة لإنفاذ القانون على سبيل مكافحة هذا البلاء.

٢٥ - وأعرب عن اعتقاد وفده بأن الاستراتيجية الوطنية لاستراليا في مجال المخدرات يمكن أن توفر نموذجاً مفيدة للبلدان الأخرى وذلك لأنها تتصدى للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تكمن وراء مشكلة استعمال وانتاج المخدرات بشكل غير مشروع. واختتم بقوله إن نهج بلده هو نهج عملي وواقعي وإنساني ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار لدى صوغ الاستجابات على المستوى المتعدد الأطراف في مواجهة انتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها.

٢٦ - السيد أمير خيزري (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده يؤيد بقوة الوثائق المتعلقة بمنع الجريمة التي اعتمدتها المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخراً، والتي تتم عن الإرادة السياسية العالمية للتعاون في معالجة التطورات الجديدة في مجال منع الجريمة. وأضاف أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل مشكلة معقدة وخطيرة تهدد كل البلدان وجميع قطاعات المجتمع. وقد التزمت جمهورية إيران الإسلامية بمحاربة المخدرات بوصفها أحد مظاهر الجريمة المنظمة.

٢٧ - ومضى يقول إن بلده، الذي يقع بين البلدان الموردة للمخدرات في الشرق وبين الأسواق الكبيرة في الغرب، إنما هو بالغ التعرض لاحظار عمليات الاتجار بالمخدرات، وأية اتفاقية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية يجب أن تستند إلى الصكوك القائمة، ولا سيما منها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. وينبغي أن يكون هناك تعاون أوثق من ذي قبل بكثير بين لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وبين لجنة المخدرات في مجال محاربة شبكات الجريمة المنظمة، كما ينبغي أن تكون هناك هيئة مركبة تتولى جمع ونشر المعلومات عن أنشطتهم. ودعا كل الدول إلى التعاون عن طريق تقديم معلومات عن أنشطة الجريمة عبر الوطنية إلى شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٢٨ - وتتابع كلامه قائلاً إن جمهورية إيران الإسلامية تؤيد بقوة التدابير الوقائية والتنظيمية التي أوصى باتخاذها مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة فيما يتعلق بغسل الأموال وبعائدات الجريمة، وحث على اعتماد جزاءات صارمة مثل مصادر عائدات الجريمة والتجريد من الأصول. وأضاف أن تعزيز قدرات البلدان النامية عن طريق التعاون الدولي والمساعدة التقنية إنما هو أمر بالغ الضرورة للنجاح في محاربة الجريمة عبر الوطنية.

٢٩ - وأردف قائلاً إن جمهورية إيران الإسلامية قد عانت في السنوات الأخيرة آثار الإرهاب الذي أدى إلى موت المئات من الأشخاص. وقوات الأمن تواجه مجرمين وإرهابيين منظمين مسلحين بأسلحة بالغة التطور. وأعرب عن تأييد حكومته لعقد اتفاقيات ثنائية ومتنوعة للأطراف تحظر استخدام الأقاليم الوطنية في الأنشطة الإرهابية. ويمثل استخدام عائدات الجريمة لتمويل الإرهاب تهديداً آخر يواجهه المجتمع الدولي. ورغم أن بلده يدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله، فإن وفده يؤكد على أن إعداد تعريف دقيق للإرهاب، يفرق بوضوح بينه وبين النصال المشروع من أجل التحرير الوطني، أمر لا غنى عنه للحيلولة دون التعسف في اتخاذ القرارات.

٣٠ - واسترسل قائلاً إن قضية تسليم المجرمين جديرة هي أيضاً بالاهتمام. ومن شأن توسيع نطاق معاهدات تسليم المجرمين الثنائية والمتنوعة للأطراف وتسهيل تسليم المجرمين عن طريق الحد من الإجراءات البيروقراطية أن يساعد على تحسين الحالة. وأما مشكلة الفساد فإن خير سبيل لمعالجتها هو اتباع نهج ثنائي يؤكد بصورة متساوية على المنع والرصد. والفساد يؤثر على الصحة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، وينبغي اعتماد تدابير لمنع الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الأجنبية من اللجوء إلى وسائل مثل الرشوة لكي تنشر الفساد. وأن تسليم الأفراد الممارسين للفساد إلى بلدان مواطناتهم وللاحتجتهم قضائياً في بلد الملاجأ والامتناع عن منحهم حق اللجوء السياسي تشكل جميعاً تدابير مفيدة لتعزيز سيادة أسلوب الحكم الذي يخضع للمساءلة. وينبغي أن تعاد الأموال والممتلكات ذات الصلة إلى البلد الذي تكبد الضرر المالي.

٣١ - وأردف قائلاً إن العنف ضد المرأة وإساءة معاملة الأطفال قد بلغا أبعاداً مفزعة في السنوات الأخيرة. والعنف ضد المرأة ينبع إلى حد كبير من الجهل، وعدم اهتمام المسؤولين، وعدم توفر التعليم الملائم، وإهمال القيم الاجتماعية والأخلاقية والمعنوية والدينية، وانتفاء إمكانية الاستعانتة بالآليات القانونية. ولا يمكن إنكار الدور التوجيهي الذي تضطلع به وسائل الإعلام الجماهيري. وقد تقدمت الواردات الإيرانية التي شاركت في مؤتمرات منع الجريمة المعقوفة مؤخراً بمقترنات تهدف إلى كفالة الالتزام بالأداب العامة وبتدايبير للحد من الجريمة في المناطق الحضرية.

٣٢ - ومضى يقول إن تعرض النساء والأطفال للخطر في حالات الصراعسلح يشكل مشكلة جسيمة كما شوهد مؤخراً في الاعتداء الجنسي الجماعي على النساء في البوسنة والهرسك وقصف المدنيين الأبرياء من غير رحمة في مخيمات اللاجئين في جنوب لبنان.

٣٣ - واختتم كلامه بقوله إن وفده يرحب بالمسؤوليات الجديدة التي أُسندت إلى شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وهو يأمل في أن تتوج جهودها الجديرة بالثناء بالمزيد والمزيد من النجاح في المستقبل.

٣٤ - السيد ييب (سنغافورة): قال إن ضلوع المنظمات الإجرامية الدولية القوية في الأمر قد أضفى على مشكلة المخدرات غير المشروعة بعدها بخطر أكبر وأكبر من ذي قبل. ولذا فإن وفده يرحب بالتوصية التي أصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس لهذه القضية. وأضاف أنه حياله يثبت أن النهج القائم غير وافية، ينبغي النظر في أمر اتخاذ تدابير جديدة وأقوى. ووفده على اقتناع راسخ بأنه رغم أهمية التعاون الدولي في مجال مراقبة المخدرات، فليس ثمة من بديل عن القوانين الوطنية الصارمة.

٣٥ - وتابع كلامه قائلاً إن سنغافورة تتخذ موقفاً لا تساهل فيه في مكافحة الذين يسيئون استعمال المخدرات والذين يمدوونهم بالمخدرات على السواء. ومن خلال الإنفاذ القوي للتشرعيات الوطنية المتشددة، كفلت سنغافورة أن تظل حالة استعمال المخدرات قابلة للعلاج، وذلك برغم قربها الجغرافي من "المثلث الذهبي" والمتجررون بالمخدرات فيها عرضة للحكم عليهم بالإعدام، في حين أن مستعمل المخدرات يجبرون على دخول مراكز تأهيل لفترات تستغرق ما بين ستة أشهر وثلاث سنوات. ولدى إطلاق سراحهم، يلزمون قانوناً بالالتحاق بالانحرافات في برنامج للمراقبة الإجبارية يستغرق عامين. والعلاج والمشورة مقصوران على مرتكبي الجرم للمرة الأولى. أما الذين يتكرر ارتكابهم للجرائم فيعاملون وفقاً للنظام الجزائي. ومنع الإدمان هو أحد العناصر الهامة في استراتيجية سنغافورة لمكافحة المخدرات. وقد وضع برامج تثقيفية في شؤون المخدرات لتعريف الجمهور، ولا سيما منهم الشباب، بالمخاطر التي ينطوي عليها استعمال المخدرات.

٣٦ - ومضى قائلاً إن حكومته تسلم بالحاجة إلى التعاون الدولي. وسنغافورة تشارك في عدد من المبادرات المتخذة في مجال مكافحة المخدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك مبادرة رؤساء الوكالات الوطنية المختصة بإتفاقيات التعاون المتعلقة بالمخدرات، وهي إحدى الدول الموقعة على الاتفاقية
.../..

الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١. كما أن وكالات إنفاذ القانون في بلده تستجيب على الفور للطلبات التي يتقدم بها نظاروها في البلدان الأخرى فيما يتعلق باعتراض سبيل المتجرين بالمخدرات، وهي تتحرى عن أمر ما يشتبه بأنه شحنات مخدرات مارة عبر سنغافورة. وقد أدت المبادرات المشتركة التي اتخذت في الماضي إلى تفكير عدّة اتحادات دولية للاتّجار بالمخدرات.

٣٧ - واختتم بقوله إن الآثار المدمرة المحتملة لمشكلة المخدرات تتبدى بوضوح أكثر للبلدان الصغيرة مثل سنغافورة. وإذا أريد للمجتمع الدولي أن ينتصر في المعركة التي يخوضها ضد المخدرات، فإنه لا يمكن أن يكون هناك بديل للتداريب المتشددة. ويجب أن تعرف جميع البلدان بأنه حتى أفضل الاستراتيجيات لمكافحة المخدرات ستظل من غير أثر ما لم تكن هناك إرادة سياسية كافية لوضعها موضع التنفيذ.

٤٨ - السيد علي خان (باكستان): قال إن الجهد الدولي الذي يبذل للحد من مشكلة المخدرات كان حتى وقت قريب أحادي المنحى إلى حد ما من حيث تركيزه إلى حد كبير على الحد من العرض. ولقد آن الأوان لأن تتحمل البلدان المستهلكة نصيبها من المسؤولية، ولن تكون المبادرات التي تتخذ للسيطرة على المخدرات فعالة ما لم تأخذ بنهج مزدوج، مع اعتبار خفض الطلب والحد من العرض عنصرين يدعم الواحد منهما الآخر. وينبغي أن تستهدف الاستراتيجيات الرامية إلى خفض الطلب المدارس والجامعات. وينبغي أن يدرب المربيون على نحو يمكنهم من دمج مع المخدرات في المناهج الدراسية، كما ينبغي أن يحصل المتعاقون من الإدمان على دعم مستشارين عائليين لمنعهم من العودة إلى إساءة استعمال المخدرات. وهو يتطلع إلى اعتماد إعلان عن خفض الطلب ويأمل في أن يكون أمر إصدار ذلك الإعلان موضوعاً مركزياً في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستكرس للمراقبة الدولية للمخدرات.

٤٩ - واسترسل قائلاً إن نمو مشكلة المخدرات في باكستان يمكن أن يربط بالتطورات التي شهدتها المنطقة على أثر غزو أفغانستان في عام ١٩٧٩. فمنذ ذلك الحين، شملت إساءة استعمال المخدرات بأثارها كل فئة عمرية وكل طبقة اجتماعية. وتتضمن استراتيجية حكومته الشاملة لمكافحة المخدرات تدابير تهدف إلى استئصال زراعة المخدرات غير المشروعة، والقضاء على الاتّجار بها، ومعالجة الذين يسيئون استعمالها. وقد أنشئت وزارة منفصلة للتصدي لمشكلة المخدرات. كما أن باكستان من الدول الموقعة على الاتفاقيات الدولية المختلفة المتعلقة بالمخدرات. وقد اقترحت باكستان ضم مراقبة المخدرات إلى إطار التعاون بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي. ووّقعت مذكرة تفاهم بين برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات وبلدان جنوب غرب آسيا، ورحبـتـ بالمبادرة التي اتخذـهاـ البرـنامجـ لـرعاـيةـ إـجـراءـ مشـاورـاتـ مـباـشرـةـ بـيـنـ الـهـندـ وـباـكـسـ坦ـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـمـراـقبـةـ المـخـدـراتـ.

٥٠ - ومن يقول إن على المجتمع الدولي أن يسهم في برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات. فما عبرت عنه جميع الدول من عزم على محاربة مشكلة المخدرات لا يتبدى في مستوى الأموال المخصصة لهذا البرنامج. وينبغي أن يتّخذ البرنامج مركزاً لتبادل المعلومات عن مشكلة المخدرات، كما ينبغي أن تعزز قدرة البلدان النامية على المقارنة بين هذه المعلومات.

٤١ - وأردف قائلا إن هناك صلة واضحة بين الاتجار بالمخدرات وبين غسل الأموال لأغراض تمويل الجريمة المنظمة. ويتضمن إعلان نابولي السياسي وخطبة العمل العالمية لعام ١٩٩٤ لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية مبادئ توجيهية واضحة لمكافحة هذه الظاهرة. وينبغي أن تعقد اجتماعات منتظمة بين وزراء المالية والمسؤولين عن مراقبة المخدرات بغية تنسيق المبادرات التي تتخذ لمكافحة غسل الأموال.

٤٢ - السيد فام بين مين (فييت نام): قال إن بلاء إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها لا يزال محل قلق كبير من جانب المجتمع، فهو يقوض المجتمعات، ويؤدي إلى رفع معدلات الجريمة، ويمثل تهديدا متزايدا للاستقرار العالمي. وهو يتطلب حلولا عالمية تلتمس من خلال نهج شامل ومتوازن.

٤٣ - ولما كان الطلب هو القوة الدافعة وراء مشكلة المخدرات، فإن النجاح في تذليلها يتوقف إلى حد كبير على قيام البلدان المستهلكة الرئيسية بجهد أكبر لكي تخفض الطلب. والتعاون الدولي الذي يستند إلى مبدأ تقاسم المسؤولية مع الاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية يشكل أهم عنصر في الجهود التي تبذل من أجل القضاء على إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها. وأعرب عن أمله في أن تنتهي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقترن بتجديد الالتزام في هذا الشأن. وقال إنها ستكون فرصة لتعزيز التعاون الدولي ولصياغة استراتيجية لقرن الحادي والعشرين.

٤٤ - ومضى يقول إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يقوم بدور حيوي بوصفه مركزا عالميا للخبرة وينبغي أن توفر له أموال إضافية. وعلى البلدان التي يمكنها أن تزيد من مساهماتها أن تفعل ذلك.

٤٥ - وأضاف قائلا إن سلطات فييت نام تستجيب لزيادة إساءة استعمال المخدرات داخل حدودها عن طريق سن القوانين والأنظمة الجديدة؛ ويجري حاليا إعداد قانون منفصل عن مراقبة المخدرات. وكانت حكومته قد أقامت برنامجا وطنيا يهدف إلى الإقلال من إساءة استعمال المخدرات عن طريق اتخاذ تدابير من قبيل التدابير الإعلامية، وإلى مراقبة إساءة الاستعمال هذه على المستوى الوطني، وعلاج وتأهيل الضحايا، وتعزيز التعاون مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد عززت أيضا تعاونها مع بلدان أخرى على الصعيد الثنائي والإقليمي وداخل إطار الأمم المتحدة. وقال إن فييت نام تقدر أيمما تقديم المساعدة المالية والخبرة اللتين يوفرهما برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وأنها قامت مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بإعداد خطة عمل أمدها ثلاثة سنوات للحد من إساءة استعمال المخدرات. وهي بذلك تدمج الأنشطة التي تقوم بها في مجال مكافحة المخدرات في إطار البرامج الإقليمية.

٤٦ - السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين): قال إن التعاون الدولي له أهمية كبرى بالنسبة إلى مراقبة المخدرات. وأعرب وبالتالي عنأسفه البالغ لأن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات قد قررت، بسبب عدم توفر الموارد، وقف بعض الأنشطة التي لها أهمية حيوية بالنسبة إلى عملية صنع القرار في مجال مراقبة المخدرات. ومضى قائلا إن على الدول والمنظمات، وهي تواجه التزايد المستمر في قوة المنظمات الإجرامية

الضالعة في الاتجار بالمخدرات، أن تكيف النهج التي تتبعها لكي يتسمى لها أن تخوض نضالاً منسقاً وذكياً ضد المخدرات. وإذا لم تحصل الهيئة على التعاون المنتظم من الدول الأعضاء التي التزمت بدعم أعمالها، فإنها لن تتمكن من أداء مهامها. وناشد الممثل كل الدول الأعضاء أن تزيد من دعمها للهيئة؛ وبين أن من الأهمية الحيوية بمكان بالنسبة للأرجنتين أن تستمرة في تلقي التعاون البالغ القيمة الذي تقدمه لها الهيئة.

٤٧ - واسترسل قائلاً إن حكومته ستزيد أكثر فأكثر من يقظتها لكي تكفل عدم تحوير المواد الكيميائية للأغراض غير المشروعة. وقد أدخل مرسوم صدر مؤخراً تدابير صارمة لمراقبة إنتاج هذه المواد والاتجار بها في الداخل والخارج. وخلال دورة عقدتها مؤخراً لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، اعتمدت استراتيجية جديدة على مستوى نصف الكرة الأرضية الغربي لمكافحة المخدرات، بما فيها مراقبة المخدرات.

٤٨ - واختتم بقوله إن الأرجنتين تتطلع إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ١٩٩٨ والتي ستساعد على إقرار استراتيجية لمراقبة المخدرات في القرن الحادي والعشرين.

٤٩ - السيد باشاييف (أذربيجان): قال إن إساءة استعمال المخدرات، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجرائم تتزايد بمعدلات مفزعة وهي تولد آثاراً سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة بالنسبة إلى البلدان، وبخاصة منها الدول الحديثة الاستقلال التي تواجه مشاكل ناجمة عن العدوان، والأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشردين، والاقتصادات المارة في مرحلة انتقال، والموقع الجغرافي المؤاتي بالنسبة للمتجررين بالمخدرات. وأضاف أن مشكلة الاتجار بالمخدرات قد أصبحت بالغة الحدة في بلده نتيجة للعدوان المسلح الذي شنته عليه أرمينيا واحتلالها المستمر لخمس مساحة إقليم أذربيجان. ويتبين من الأخبار المنشورة في وسائل الإعلام أن المعتدين بالأرمن يستخدمون ناغورني كاراباخ والمناطق الأخرى المحتلة في أذربيجان لانتاج المخدرات وشحنها إلى البلدان الأوروبية بشكل غير مشروع. وعلى ما تقول الأخبار فإن ناغورني كاراباخ مركز للاتجار بالمخدرات في منطقة جنوب القفقاس.

٥٠ - وأردف قائلاً إن حكومته تؤيد كل التأييد هيئات الأمم المتحدة الناشطة في مجال محاربة إساءة استعمال المخدرات ومنع الجريمة. وتؤيد أذربيجان زيادة التعاون على أساس إعلان تابولي السياسي وخطة العمل العالمية لعام ١٩٩٤ لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كما أنها تؤيد الجهد الذي تبذل لتنسيق أنشطة مختلف هيئات الأمم المتحدة والهيئات الدولية والهيئات الوطنية في مجال مكافحة الجريمة عبر الوطنية، بما فيها الاتجار بالمخدرات.

٥١ - ومضى يقول إن عدم توفر الموارد اللازمة لمحاربة الجريمة الدولية يمثل مشكلة مت坦مية. وهناك حاجة لتعزيز الدعم المالي الذي يوفر لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وللجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية المطالبتين بالاضطلاع بمهام تتزايد أهميتها. وتود أذربيجان أن تضم إلى برامجهما المتعلقة بالمساعدة التقنية والقانونية.

٥٢ - وأردف قائلاً إن بلده، بوصفه شريكاً ناشطاً في برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على استعداد للنظر في مسألة الانضمام إلى الاتفاقيات المتعلقة بالمخدرات. وأضاف أن الموقف الذي يتخذه بلده من مكافحة إساءة استعمال المخدرات يستند إلى قرارات ووثائق اعتمتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة. وقد أنشأت أذربيجان لجنة مشتركة بين الإدارات لمحاربة إدمان المخدرات والاتجار بها، مما سيمكنها من توسيع نطاق الروابط التي تربط بينها وبين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وأذربيجان تعلق أهمية كبيرة على عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس للمراقبة الدولية للمخدرات بغية تحديد المزيد من الخطوات التي ينبغي اتخاذها في هذا الميدان.

٥٣ - السيدة وهبي (السودان): أعربت عن تأييد وفدها للبيان الذي أدى به ممثل كوستاريكا في جلسة سابقة. وقالت إن الزيادة في مستويات الجريمة تشير قلقاً كبيراً لدى المجتمع الدولي الذي دل على رغبته في التصدي لهذه القضية في المؤتمرات العديدة التي عقدت بهدف تعزيز التعاون. وقد شارك بلدها في جميع هذه المؤتمرات، وهو يؤيد القرارات التي اتخذتها، ولا سيما منها القرارات المتعلقة بزيادة قدرة الدول على محاربة الجريمة. وفي هذا الصدد، فإن من المهم التركيز على البلدان النامية التي أصبحت، بسبب عدم توفر الموارد، مسرحاً لجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهذا ما يحدو بها إلى أن تدعى المجتمع الدولي إلى توفير الدعم التقني والمالي إلى تلك البلدان وإلى تشجيع الجهات الإقليمية بعدة طرق منها توفير موارد إضافية في فترة السنتين القادمتين للمعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

٥٤ - وقالت إن السودان تعمل بصورة مستمرة على تطوير هيكلها القضائي، وتحقيقاً لهذا الغرض، قامت بعقد مؤتمرات وبإنشاء عدة مؤسسات. كما أنها قد وقعت على كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بفسح الأموال وبالاتجار بالأشخاص.

٥٥ - وأعربت عن ترحيبها بمشروع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة الجريمة المنظمة الذي قدمته بولندا (A/C.3/51/7). وفي هذا السياق، أعربت عن اعتقادها أن من المهم ألا تستخدم عبارتي "الجريمة المنظمة" و "الجريمة عبر الوطنية" في وصف الأفكار السياسية المثيرة للجدل، بل يجب أن يقتصر استخدامهما على التعبير عن أبعاد اجتماعية وقانونية متفق عليها. وذكرت أن المشروع يحتاج إلى المزيد من الدراسة، ووفدها يأمل في أن تتقدم الدول بتعليقاتها عليه. وشددت على أهمية التنسيق بين لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وبين اللجنة الثالثة واللجنة السادسة التابعتين للجمعية العامة لدى النظر في مشروع الاتفاقية.

٥٦ - وأردفت قائلاً إن إساءة استعمال المخدرات لم تبلغ بعد أبعاداً مفزعة في السودان، ولكنها تستخدمن كبلد لموروها العابر. وحيث أن إساءة استعمال المخدرات تهدد المجتمع والفرد كل هذا التهديد، فإن السودان يؤيد المجتمع الدولي في كل ما يبذله من جهود. ويشكل الفقر أحد العوامل الهامة فيما يتعلق بالمخدرات، وتوجد لذلك صلة كبيرة بين مراقبة المخدرات والتنمية. ويمثل الإقناع المعنوي خط الدفاع الأول لبلدها في محاربة إساءة استعمال المخدرات، ولكن توجد في بلدها أيضاً عدة قوانين ذات صلة من

بين ما تتضمنه أحكام تنص على معاقبة الاتجار بالمخدرات بالإعدام، هذا إلى أنه طرف في كل الاتفاقيات ذات الصلة. بيد أنها ترى أن أفضل طريقة لمعالجة أمر المخدرات هي، في نهاية الأمر، معالجتها من خلال التخطيط، الاجتماعي وتعزيز الروابط الاجتماعية، ودعم القيم الأخلاقية والدينية والروحية.

٥٧ - السيدة هيبتو لا (الهند): قالت إن بلاء الاتجار بالمخدرات، مع ما يصحبه من شرور الإرهاب المتصل بالمخدرات وغسل الأموال، يعرض المدنية للخطر، وهو يتعدى الحدود الوطنية ويطمس معايير التمييز بين العالم النامي وبين العالم المتقدم. والرد الوحيد عليه هو التعاون دون تحفظ على المستوى العالمي، مع اعتبار الأمم المتحدة الهيئة المختصة لتحقيق هذا الغرض. ووفد她 يتطلع إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقترن عقدها في عام ١٩٩٨ أملًا منه في أن توفر تلك الدورة الالتزام اللازم وتعطي لمحاربة المخدرات رحمة هي في أشد الحاجة إليه.

٥٨ - أما في ميدان خفض الطلب، فهناك حاجة ملحة إلى إشراك كل قطاعات المجتمع، بما فيها المنظمات غير الحكومية. وفي البلدان النامية، يمكن أن تساعد هذه المنظمات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على تعزيز البرامج التي يضطلع بها. وننظراً إلى أن الفقر والتهميش يشجعان زراعة المحاصيل غير المشروعة، فهناك حاجة إلى التعاون الدولي لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتأثرة. والتحقق العالمي على اتفاقيات المخدرات القائمة أو الانضمام العالمي إليها يؤدي إلى زيادة فعاليتها. والهند، من جهتها، هي إحدى الدول الموقعة لاتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث ذات الصلة بالمخدرات.

٥٩ - وأردفت قائمة إن مشكلة المخدرات في الهند ترتبط إلى حد كبير بالمرور العابر، وذلك لأنها قريبة جداً من المناطق الرئيسية لإنتاج مستحضرات الأفيون. ويزيد مجموع الكمية التي صادرتها الهند من الهروين في عام ١٩٩٥ عن مجموع ما صودر في عام ١٩٩٤ بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً، والاتجاه التصاعدي لا يزال مستمراً. وقد كان تدفق المخدرات من منطقة جنوب شرق آسيا بالغ الضخامة، بسبب صعوبة الكشف عن المخدرات والزيادة المفزعية في الاتكال على المخدرات في المناطق المحاذية للمناطق المنتجة لمستحضرات الأفيون. وقد سنت الهند تشريعاً شاملاً ينص على عقوبة إلزامية بالسجن لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات على الاتجار بالمخدرات وعلى الحبس الاحتياطي للأشخاص الذين يشتتبه في اتجارهم بالمخدرات. ويجري إنشاء محاكم خاصة لكي تنظر في قضايا المخدرات، كما تم إنشاء مرافق لتقدير ومعالجة مدمني المخدرات. وأخذت هذه التدابير المختلفة تأتي بنتائج حسنة.

٦٠ - وأردفت قائمة إن حكومتها تمنح أولوية كبيرة للغاية للتعاون الثنائي في مجال محاربة الاتجار بالمخدرات؛ وقد تبين أن الاتفاقيات الثنائية باللغة الفعالية. كما أن الهند تؤيد التعاون الإقليمي كامل التأييد، وهي تتعاون مع جيرانها من خلال رابطة جنوب شرق آسيا للتعاون الإقليمي. والالتزام الهند بمكافحة المخدرات التزام مطلق. وقد تأكّدت الصلة الوثيقة بين المخدرات وتهريب الأسلحة والإرهاب بكل وضوح.

والنظم الديمقراطية والمجتمعات المؤمنة بالتعدد معرضة بشكل خاص للإرهاق المتصل بالمخدرات، الأمر الذي يتطلب بذل جهد دؤوب من جميع البلدان.

٦١ - واختتمت بقولها إن الهند واحدة من بين الدول القليلة التي تنتج الأفيون بشكل مشروع للتداوي ولغيره من الأغراض. وحكومتها تؤيد الرأي القائل بأن إنتاج خامات مستحضرات الأفيون الأولية يجب أن يقتصر على المستويات المطابقة للاحتياجات الفعلية، وهي قد اتخذت عدداً من التدابير لرصد زراعة خشخاش الأفيون ولمنع تحويله.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧٠٠